Distr.: General 21 March 2023

Original: Arabic



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار /مارس 2023

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

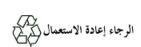
تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

تونس

إضافة

آراء بشان الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض





تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

# الموقف من التوصيات المؤجلة في إطار مناقشة التقرير الوطني ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل (نوفمبر 2022)

#### البلد المصدر للتوصية الموقف المقترح

#### عدد التوصية فحوى التوصية

## المصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية وملاءمة التشريعات الوطنية

الأرجنتين

اتخاذ الإجراءات اللازمة للمصادقة على اتفاقية منظمة

العمل الدوليّة عدد 190

بشأن القضاء على العنف

والتحرش في عالم العمل واتفاقية مجلس أوروبا للوقاية

من العنف ضد النساء

والعنف المنزلى ومكافحتهما

الإحاطة علما

أفادت السيدة رئيسة الحكومة في كلمتها بان الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضدد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما متروك للبرلمان القادم للنظر فيه مما يتجه عدم الالتزام به في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بالاتفاقية عدد 190 لمنظمة العمل الدولية، شرعت الحكومة في تنظيم أنشطة للتحاور والتشاور مع الأطراف المعنية حول المصادقة على الاتفاقية أفرزت عدم استعداد الجهات المعنية للمصادقة في الوقت الراهن.

ملحظة: تتضمن الاتفاقيتان المذكورتان لمصطلحات تؤسس لممارسات غير منسجمة مع الواقع التونسي على غرار مصطلح" نوع الجنس" و"المعاشرة" و"الميولات الجنسية والهوية الجنسانية" ذلك أنه من الاتفاقيات إلزام الدولة بملائمة التشريعات الوطنية وخاصة النشريعات الوطنية وخاصة الدولة التونسية خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير رفض التوصية المتعلقة بإلغاء الفصل المذكور.

الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
الإحاطة علما	موریس	المصادقة على اتفاقية منظمة	2
		العمل الدوليّة عدد 190	
		بشأن القضاء على العنف	
		والتحرش في عالم العمل.	
الإحاطة علما	سلوفينيا	المصادقة على اتفاقية مجلس	3
		أوروبا للوقاية من العنف ضد	
		النساء والعنف المنزلي	
		ومكافحتهما.	
الإحاطة علما	النرويج	الانضمام إلى اتفاقية مجلس	4
		أوروبا للوقاية من العنف ضد	
		النساء والعنف المنزلي	
		ومكافحتهما وضــــمان التنفيذ	
		الفعال للتشريعات ذات	
		الصلة.	
الإحاطة علما	اسبانيا	المصادقة على اتفاقية	35
		اسطنبول واصدار بقانون	
		أساسي لتطبيقها.	
الإحاطة علما	باناما	المصادقة على معاهدة تجارة	5
		الأسلحة ومعاهدة حظر	
		الأسلحة النووية	
قبول التوصية	مالاو <i>ي</i>	النظر في <u>التصديق التدريجي</u>	6
اعتبارا وانّ الدولة التونسية قد		على الصكوك الدولية البارزة	
انخرطت في المنظومة المعيارية		لحقوق الإنسان	
" الدولية والاقليمية لحقوق الانسان			
وتدعم ذلك في السنوات الأخيرة			
ولا حرج في قبول التوصية ان كان			
استكمال هذا المسار تدريجيا			
ووفق دراسات مسبقة للاستعداد			
للالتزامات المحمولة على الدولة			
بموجب المصادقة وتنظيم			
برامج توعية ومناصرة للانضمام			
لهذه الاتفاقيات بما يضمن			
حسن تطبيقها			

الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
		ديل الإطار القانوني الوطني	ملاءمة وتع
قبول التوصية إن الإنجاز الفوري للتعديلات المقترحة غير ممكن نظرا لما نتطلبه التعديلات القانونية من إجراءات تحتاج بدورها إلى حيز من الزمن، ولكن العمل على هذه التعديلات متواصل.	مالاو <i>ي</i>	الإنجاز الفوري لتعديلات القانون الجزائي وقانون الجزائية الإجراءات الجزائية	7
الإحاطة علما بالتوصيات المذكورة إن إجراء تعديلات على منظومة القضاء العسكري سيكون له	مالاوي	تعديل التشريع لحظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية	8
انعكاسات على المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالمحافظة على أسرار الدفاع الوطني أثناء المحاكمة والحال أن مراحل مراجعة المنظومة الجزائية والقضائية بتونس لم	<u> ج</u> ترا	مراجعة مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والتشريعات الأخرى ذات الصلة لحظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية	9
تستكمل بعد خاصة وأنّ مصالح وزارة العدل قد انطلقت منذ فترة في مراجعة منظومة القضاء العدلي وتتقيح أحكام المجلة الجزائية ومجلة الإجراءات الجزائية ولا تزال الأشغال متواصلة في هذا المجال.	سويسرا	مراجعة مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والتشريعات الأخرى ذات الصلة لحظر تتبع المدايين أمام المحاكم العسكرية	10
كما أن التنقيحات المشار إليها أعلاه تستوجب بدورها دراسة معمقة ومشاورات بين مختلف السلط والوزارات والهياكل المتدخلة حول الخيارات البديلة الممكن اعتمادها مستقبلا كالنظر في إمكانية إحداث دوائر النظر في القضايا العسكرية المرتكبة من قبل المدنيين وتكون تركيبتها على شاكلة تركيبة دائرة العسكرية والدائرة التعقيبية العسكرية والدائرة التعقيبية	بوتسوانا	تعديل التشــريعات من أجل حظر تتبّع المـدنيين أمـام المحاكم العسكرية	11

في المجال من جهة والمحافظة على أسرار الدفاع الوطني من جهة أخرى فضلا عن عدم إلمام قضاة المحاكم العدلية بالمسائل العسكرية ومتطلباتها وعدم التخصص فيها بالشكل الّذي يضمن إصدار أحكام عادلة في حق المؤسسة العسكرية وهو ما يتطلب برامج تكوينية فضلا عن التفكير في وضع آليات لمتابعة مآل القضايا المنشورة أمام المحاكم العدلية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضدّ مصالح الجيش الوطني او ضدّ العسكريين أثناء مباشرتهم للخدمة أو بمناسبتها وما ستقتضيه الأبحاث والاستنطاقات من خوض في مسائل تتعلق بمعطيات أو بأسرار عسكرية قد تمس من سلامة وأمن هذه المؤسسة وبالبلاد ككلّ.

لذا، فإن قبول التوصية يستوجب من الدولة التونسية إحالة اختصاص المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين إلى المحاكم العدلية والحال أن الأمر يتطلب دراسة لمختلف جوانب التنقيحات والخيارات البديلة الممكن اعتمادها في هذا الإطار -كيفما تم ذكره أعلاه- سيما من حيث الهيكلة القضائية الّتي تتطلب بدورها حيزا زمنيا هاما حتى تكون النصوص الجزائية العسكرية في تناغم وانسجام مع بقية القوانين الجزائية الوطنية وأن لا تتعارض مع الإصلاحات المزمع إدخالها على المنظومة

القضائية العدلية في إطار مراجعة السياسة الجزائية للدولة	
مراجعة السياسة الجزائية للدولة	
التونســـية. هذا إلى جانب إقرار	
توزيع مدروس لاختصاص مختلف	
الأجهزة القضائية على المستوى	
الوطني بما يخدم مرفق العدالـة	
وإرساء قضاء ناجع وناجز .	
محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية	4
ا كان محاكمات عادلة الولايات المتحدة الإحا <b>طة علما</b> 16	5
ا من التين بين بيا في ذاك الاسكنة	
انه از بر حاک از الله دندن ف	
الم ماك المدكرية	
والعقوبات العسكرية وبقية القوانين	7
17 إيقاف محاكمة المدنيين أمام السويد ذات العلاقة في ظل عدم استكمال	/
المحاكم العسكرية مراجعة المنظومة الجزائية	
ا وضع حد لمحاكمة المدنيين رومانيا والقضائية العدلية ونظرا لعدم العدم المحاكمة المدنيين ومانيا	8
أمام المحاكم العسكرية	
وإسقاط جميع التهم الموجهة المو	
للَـذين يواجهون المحـاكمــة الإنسان، فإنه <b>يتجه عدم قبول هذه</b>	
ا <b>لتوصية حاليا</b> لا من حيث المبدأ الممارستهم السلمية لحقوقهم	
الإنسانية الذي الأسانية الذي الاسانية المناب المناب الذي الاسانية المناب	
يســـمح حـاليا بمثل هذا الالتزام وقف محـاكمـة المدنيين أمـام سلوفاكيا وقف محـاكمـة المدنيين أمـام	9
المحاكم العسكرية على عدد من المراجعات العميقة	
	<b>1</b>
	J
- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
القضاء العسكري لإلغاء دراسات معمقة وتهيئة الأرضية	
محاكمة المدنيين من قبل القانونية اللازمة لمثل هذا التعديل	
العسكريين في ظل رؤية متكاملة للسياسة	
21 الكف عن ملاحقة المدنيين كوستاريكا الجزائية للدولة باعتبار أنّ القضاء	1
أمام المحاكم العسكرية القضائية الجزائية الوطنية.	
الفصائية الجرانية الوطنية. 22 الالتزام بإنهاء محاكمة المملكة المتحدة وايرلندا	2
المدنيين أمام المحاكم الشمالية	
العسكرية	

الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
	النرويج	انهاء استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين	23
	جنوب افريقيا	الامتناع عن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية	24
	استونيا	الامتناع عن محاكمة المدنيين بمن فيهم الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام أمام المحاكم العسكرية	25
	النمسا	الامتناع عن استخدام المادة 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية لمقاضاة الصحفيين أمام المحاكم العسكرية.	26
	مان	وحماية المدافعين عن حقوق الانس	حرية التعبير
الإحاطة علما الهدف من الفصــل هو حماية المواطنين وخاصـة الفئات الهشة من أفعال مجرّمة أصـــلا في الفضــاء المادي وتم سـحب تجريمها على الفضاء الرقمي.	استونيا	الغاء الفصـــل 86 من مجلة الاتصالات	12
الإحاطة علما	استونيا	تعزيز التعديل الذاتي للإعلام من خلال الاعتراف بمجلس الصــحافة ودعم عمله بما في ذلك عبر توفير مقر رئيســي وتمويل عمومي له.	30
الإحاطة علما أحطنا علما بالتوصيتين اعتبارا لعدم وضوح المقصود من تعديل الإطار القانوني واعتبارا لإحاطتنا علما بما يتعلق بالتوصية التي تقتضي تعديل المرسوم عدد 54 لسينة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022.	لكسمبورغ	تعديل الإطار القانوني المتعلق بحرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان	31

غير أنه يجدر الإعلام بأنّ هناك توجه منذ سنوات لإعداد مبادرات تشريعية لتعديل عدد من النصوص المتعلقة بحرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام ومنها مراجعة النصوص القانونية المنطبقة على قوات الأمن الداخلي في اتجاه مزيد تكريس حرية التعبير والصحافة وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان التي تشكّل أولوية. مقوق الإنسان التي تشكّل أولوية. سنة 2013 بإعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بحق قانون أساسي يتعلق بحق السلمي.

ويهدف المشروع المذكور إلى إعادة تنظيم القانون الحالي عدد 4 لسنة 1969 المؤرخ في 24 جانفي 1969 من خلال ضبط الإجراءات المنطبقة على الاجتماعات العامة والتظاهرات بما يتلاءم مع أحكام الدستور والمعايير الدولية المتصلة بضمان الحق في التظاهر وفي التجمع السلمي.

استداد الى ما سبق، فإن وزارة الداخلية ستتولى مراجعة وتحيين القانون الحالي المنطبق على المظاهرات والتجمهر وذلك باستكمال مسار المبادرة التشريعية السابق اقتراحها مع إحداث فريق عمل تقني على مستوى وزارة الداخلية يتولى تحيين هذه المبادرة في ضوء أحكام الدستور والتشريع النافذ والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الحقوق والحريات بما يكفل تحقيق المعادلة بين حماية الأمن العام وحماية الحقوق والحريات،

المقترح	الموقف	التوصيية	البلد المصدر	
المعلا	الموص	سه صب	ועע ושפעו	

عدد التوصية فحوى التوصية

وإحالته في صيغة قانون أساسي على مصالح رئاسة الحكومة لإتمام إجراءات عرضه على مجلس الوزراء.

كما ستتولى الوزارة اعتماد إجراءات مصاحبة لتطوير السياسة الاتصالية للوزارة وتدعيم التواصل مع الصحفيين ووسائل الإعلام وتطوير التعامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

علما وأن وزارة الداخلية تتفاعل بصفة إيجابية مع آلية "النداءات العاجلة" الصادرة عن المقررين الامميين على غرار المقرر الخاص المعني بالحق في التجمهر السلمي والمقررة الأممية الخاصة المعنية بوضعية المادفعين عن حقوق الإنسان

الإحاطة علما

سلوفاكيا

تعديل الإطار القانوني الذي يضــمن حريـة التعبير واستقلاليّة الإعلام

#### حالة الطوارئ

کندا

13 إلغاء الأمر عدد 50 لسنة 1978 مؤرخ في 26 جانفي 1978 المتعلّق بتنظيم حالة الطوارئ

#### قبول التوصية

إن مراجعة تنظيم حالة الطوارئ يندرج ضحمن أوليات وزارة الداخلية، حيث سعق إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم حالة الطوارئ بالتنسيق مع الهياكل المعنية بهدف التلاؤم مع أحكام الدستور المتصلة بحماية الحقوق والحريات ووضع الضحمانات الكفيلة بتحقيق المعادلة بين حماية الأمن العام وحماية الحقوق والحريات وفقا للضوابط الدستورية والمعايير

الدولية ذات الصلة ويتضمن أساسا تحديد إجراءات الإعلان عن حالة الطوارئ والتمديد فيها وضبط مدتها إضافة إلى تحديد التدابير والقرارات المخول للسلط التنفيذية المعنية اتخاذها واخضاعها إلى الرقابة القضائية، وتمت إحالته لمجلس نواب الشعب بتاريخ 30 نوفمبر 2018 (عدد 91/2018)، ولم يتســنّ استكمال إجراءات المصادقة عليه إلى حد هذا التاريخ واعتبارا لأهمية هذا النص، تمت التوصية بعرض هذه المبادرة على مجلس النواب الجديد إثر تركيزه بما يخول إصداره في شكل قانون أساسى طبقا لمقتضيات الدستور.

استنادا لما سبق، سنتولى وزارة الداخلية بالتنسيق مع الهياكل المعنية إتمام موجبات إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم حالة الطوارئ بما يتلائم مع مقتضيات الدستور والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية الحقوق والحربات.

تم ضبط مشمولات وزارة الداخلية بمقتضى الأمر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 كما تم تنقيمه بموجب الأمر عدد 1454 لسنة 2001 المصؤرخ في 15 جوان المصؤرخ في 15 جوان 2001، وتضمن الأمر المذكور التنصيص على إسناد وزارة الداخلية جملة من المشمولات التي تمارسها الوزارة فعليًا وذلك إثر صدور نصوص

الأمر عدد 342 لسنة 1975 مؤرخ في 30 ماي 1975 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية

#### البلد المصدر للتوصية الموقف المقترح

عدد التوصية فحوى التوصية

تشريعية أو ترتيبية تتضمن إسناد تلك الاختصاصات لهياكل أخرى على غرار إســناد مهمـة إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها والإشراف عليها في جميع مراحلها للهيئة العليا المســتقلة للانتخابات المحدثة بمقتضـــي القانــون الأساسي عــدد 23 لسنة 2012 الأساسي عـدد 23 لسنة 2012 وكذلك إســناد مهام متابعة ملف الجمعيات إلى مصــالح الكتابة العامة للحكومة، ولم تعد بالتالي، هذه المشــمولات من أنظار وزارة الداخلية على مستوى الواقع.

هذا علاوة على أن الأمر عدد 342 لسنة 1975 المذكور لم يعد يتلاءم مع المشمولات التي تمارسها وزارة الداخلية في حماية الأمن والنظام العام وخاصة مع متطلبات الأمن الجمهوري وضوابط إنفاذ القانون واحترام الحقوق والحربات

#### هئة مكافحة الفساد

الإحاطة علما

الدولة بصدد دراسة إعادة هيكلة الهيئة بما يمكنها من آداء مهامها على أكمل وجه ولا يمكن الالتزام بالشكل الذي ستكون عليه.

الإحاطة علما

للعلم فإنّه تم تعيين متصرفة بصفة وقتية للشـــؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. 14 احداث هيئة مكافحة الفساد كوستاريكا والحوكمة الرشيدة

15 إعادة هيئة مكافحة الفساد لكسمبورغ

الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
		قالية	العدالة الانت
الإحاطة علما النبت في التوصيات المتعلقة باستكمال مسار العدالة الانتقالية وتجسيد التوصيات المنبثقة على هيئة الحقيقة والكرامة هو شان وطني يتم بلورة الموقف النهائي بشانه في إطار التوجه العام للدولة في ضوء مقتضيات الدستور الجديد والذي تلتزم به جميع الهياكل المعنية للدولة.	لكسمبورغ	مواصـــلة مســـار العدالة الانتقالية وتنفيذ توصــــيات هيئة الحقيقة والكرامة	27
الإحاطة علما	البيرو	اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان التنفيذ المناسب للتوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة والكرامة	28
قبول التوصية	رومانيا	اعتماد خطة عمل للإصلاحات على النحو المنصوص عليه في توصيات لجنة الحقيقة والكرامة من أجل ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان بما يتماشي مع قانون العدالة الانتقالية.	29 التأمين ضد
قبول التوصية  يتم حاليا العمل بمنظومة الإحاطة الاجتماعية بالعمال الذين فقدوا عملهم لأسبباب اقتصادية أو فنية أو نتيجة الغلق الفجئي والنهائي للمؤسسة دون احترام الإجراءات القانونية المنصوص عليها بمجلة الشغل. وتتمثل هذه المنظومة في توفير الآليات التالية:	إيران	وضع وتنفيذ تدابير فعالة بخصوص نظام التأمين الاجتماعي ضد البطالة	33

#### البلد المصدر للتوصية الموقف المقترح

عدد التوصية فحوى التوصية

- التكفل بمنح ومستحقات
   المغادرة
- التغطية الصحية لمدة سنة
- إســناد إعانات اجتماعية عادية لمـدة 12 شــهرا والإعانات الاستثنائية

وفي إطار العمل على تطبيق محاور العقد الاجتماعي المبرم مع الأطراف الاجتماعية والذي ينص على إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل للعمال يتم حاليا إعداد دراسة حول مختلف التصورات الممكنة لإرساء هذا الصندوق وطرق تمويله في إطار مشروع مختلف الهياكل المعنية.

### مناهضة العنف ضد المرأة

و مواصلة الجهود المبذولة فرنسا لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة وذلك بالخصوص عبر المصادقة على اتفاقية إسطنبول

قبول التوصية، فيما يتعلق بالجزء الخاص بمواصلة وتدعيم الجهود المتعلقة بالقضاء على العنف مع عدم ربطه بالمصادقة على اتفاقية إسطنبول اعتبارا لما تم بيانه سابقا

## استرجاع الأطفال من بؤر التوتر

تسريع الجهود المبذولة لاسترجاع الأطفال المولودين لأبوين تونسيين متورطين في نزاع مسلح على نطاق واسع وضمان حمايتهم والتعهد بهم وإعادة ادماجهم وفق المنهج القائم على حقوق الإنسان والمستجيب لمعايير الجنس والعمر.

#### الإحاطة علما

الموضوع محل دراسة ومتابعة من الدولة وفق مقاربة شاملة تراعي المصلحة الفضلى للطفل وتؤمن المسار الأمثل للعودة والادماج والمتابعة.

13 GE.23-05194

باناما

الفحص الشرجي ولا العدالة من هولادا والمحلوب التوصية في فرعها المتعلق كاولوية في قطاع العدالة من الوصول إلى عدالة خلال ضحان الوصول إلى عدالة مدنية مستقلة، وتعزيز تطبيق القانون عدد 5 وإلغاء القانون عدد 5 وإلغاء المصارصات مثل الفحص العذرية المصارصات التي الفضو المصارصات التي الفضوسات التي المعربين:  الشريون عدد المناف المسارعة التشريين المناف المسارعة التشريين المناف المسارعة المناف المسارعة المناف المسارعة المناف المسارعة المناف المسارعة المناف ال	الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
كأولوية في قطاع العدالة من خلال ضمان الوصول إلى عدالة خلال ضمان الوصول إلى عدالة منية مسئقاة، وتعزيز تطبيق القانون عدد 5 والقاء تطبيق القانون عدد 5 والقاء المماريسات مثل القحص المنرية في ضحوه الصبيغة الاختيارية الشريين.  الشرجي وقحص العنزية النقط المعني بالأمر طبقا للتأسريء القسريين. المعني بالأمر طبقا للتأسريع والتأسريع التغير الموافقة الصسريعة التغير بحرامة الإجراءات الجزائية)، المعني بالأمر طبقا للتأسريع والتأسريعية الكفيلة بحماية حرمة وحيث تتوفر الضمانات الدستورية النفيرولوجية للأشخاص المعنيين. بضمان حماية الحرمة الجسدية البسطة علم الإعامة علم المراحليي المرحل البيل له ميرر طبي ضمانة في عديد يعتبر القحص الطبي وان لم يكن الحامة ألم المعني بالأمر مثلما تم اجراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم الهجرة واللجوء بما في ذلك النماء المحامة الهجرة، بما في ذلك التمامة الهجرة، بما في ذلك المعتماد المستراتيجية وطنية النمسا المهني واللجوء بتوافق مع الدستور تتوافق مع الدستور المجرة واللجوء بتوافق مع الدستور المجرء المحامة المحتورة بها في ذلك المعتماد قانون اللجوء بما في ذلك المعتماد والمجرء بتوافق مع الدستور المحامة علم الدستور المحامة علم الدستور المحتورة بما في ذلك المعتماد قانون اللجوء بما في ذلك المعتماد قانون اللجوء المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة بها في ذلك المعتماد قانون اللجوء المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة المحتورة المستراتيجية والمحتورة المحتورة الم			رجي	الفحص الش
خلال ضمان الوصول إلى عدالة مدنية مستقلة، وتعزيز تطبيق عدالة مدنية مستقلة وتعزيز تطبيق القانون عدد 5 وإلغاء المعارب مثل القحص العذرية المعارب التمار القحص العذرية الشعربين. الشحرجي وقحص العذرية التفريق التف	قبول التوصية	هولندا	الحفاظ على كرامة الانسان	37
خلال ضعان الوصول إلى عدالة عدالة معنقلة، وتعزيز تطبيق عدد 5 والغاء تطبيق القانون عدد 5 والغاء الفحص الفانون عدد 5 والغاء الممارسات مثل الفحص العذرية في ضوء الصبغة الاختيارية الشريين. الفصوب العذرية الفسريين. القصوبين. التوقع على الموافقة الصسريحة ويشرين. التشريعة الكفيلة بحماية حرمة وحيث تتوق الضمائات الدستورية الناقذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، المعني بالأمر طبقا المشريعية الكفيلة بحماية حرمة وحيث تتوق الضمائات الدستورية الفسريونية المشتخاص وتوفر الجسدية النصوص الزجرية الكفيلة بعماية حرمة بيضمان حماية الرحمة الجسدية المنتبين. ومسبق الدولة قبول التوصية في المشتخاص المعنيين. ومسبق الدولة قبول التوصية في المناقب المعني وان لم يكن المعنين المعني وان لم يكن المعرور طبي ضمائة في عديد يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم المجرة واللجوء بما في ذلك النمائة الهجرة واللجوء بما في ذلك المتاملة الهجرة واللجوء بما في ذلك المتاملة الهجرة واللجوء بتوافق مع الدستور التواحية والنعوء المعاملة الهجرة واللجوء بما في ذلك المتاملة الهجرة واللجوء تتوافق مع الدستور التوحية والنعوء المعاملة الهجرة واللجوء تتوافق مع الدستور التحديد المستوراتيجية وطنية النمسا المتعاملة الهجرة واللجوء تتوافق مع الدستور التحديد المستورة المستور الحجوء المستورة واللجوء تتوافق مع الدستور التحديد المستورة المستو		_		
عدالة مدنية مستقلة وتعزيز تطبيق القانون عدد 5 وإلغاء الممارسات مثل الفحص العذرية المسارسات مثل الفحص العذرية في ضوء الصبغة الاختيارية الشريعي وقحص العذرية القسريين. التوقف على المواقة المسريحة القسريين. المهارية الإمراءات الجزائية)، المهارية وحمية حرمة وحيث تتوقر المنامات المواقية المسلورية القيامة بحماية حرمة الفريونوجية للأشخاص ومسليات والشريعية الكفيلة بحماية حرمة المهاريونوجية للأشخاص وتوقر المعارين. بيضمان حماية الحرمة الجمدية المعنيين. وسبق للدولة قبول التوصية في المهارية علما المهارية والله يون الم يكن المهارية والله يون المهارية والله يون المهارية والله يون المهارة المهارية والله يون المهارة المهارية والله المهارة	•		خلال ضمان الوصول إلى	
تطبيق القانون عدد 5 وإلغاء الممارسات مثل الفحص المسريحة الاختيارية الشريجي وقحص العذرية القسريين. التوقف على الموافقة المسريحة التقسريين التأخير طبقا التشريع التأخير المنعانات السورية التأخير المنعانات السورية التأخير المنعانات السورية المنز المنعانات المسورية الفيزيولوجية المُسَلحاص وتوفر الجسيد والخصسوصيات القيزيولوجية للأشيخاص وتوفر المنعيين. بينسان حماية الجرية الجيدية المشخاص المعنيين. وسيق للدولة قبول التوصية في المشخاص المعنيين. وسيق للدولة قبول التوصية في المشخاص الطبي وان لم يكن المساد عبوا المنعي وان لم يكن المساد عبوا المناقب المناق			عدالة مدنية مستقلة، وتعزيز	
الممارسات مثل الفحص العذرية المتعربين. المتحرجي وقحص العذرية المتعربين. المتحرجية الاختيارية القريدين. القريدين. المتحرجية المتعربين الناقذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، الناقذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، الناقذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، التشريعية الكفيلة بحماية حرمة وحيث تتوقر الضمائات الدستورية الفرسوس الزجرية الكفيلة بحماية الفرية النائس وص الزجرية الكفيلة بحماية المتعين. بعنسمان حماية الحرمة الجسدية النائس معاية الحرمة الجسدية السائم المعنيين. ومسبق للدولة قبول التوصية في 2017.  38 حظر الفحص الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما المعرب طبي منسمانة في عديد يعتبر الفحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم المهرة واللجوء المعني بالأمر مثلما تم موافقة المعني بالأمر مثلما تم موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء ما في ذلك المسائم اللهجرة واللجوء النائس التواتيجية وطنية النمسا الهجرة واللجوء توافق مع السيتور تتوافق مع السيتور التجوء التعمادة قانون اللجوء التعمادة النورة السيتراتيجية النمسا التعمادة قانون اللجوء التعمادة المعتربة والنستراتيجية التعمادة المعتربة والنستراتيجية النمسا التعمادة النماة اللهجرة واللجوء التعمادة النماة اللهجرة واللجوء تتوافق مع السيتور التعمادة المعتربة والنية النمسا التعمادة النورة اللجوء والنية النمسا التعمادة النماة اللهجرة واللجوء تتوافق مع اللسيتور توافق مع اللسيتور تتوافق مع اللسيتور توافق مع اللسيتور التعمادة النمائية اللهجرة واللجوء تتوافق مع اللسيتور تتوافق مع اللسيتور التعمادة النمائية اللهجرة واللوء تتوافق مع اللسيتور التعمادة المعتربة المعتربة المعتربة المعتربة المعتربة المعتربة المعتربة التعمادة المعتربة المعت	-		تطبيق القانون عدد 5 وإلغاء	
الفصريين.  الفضوع لهاته الفحوصات التي تتوقف على الموافقة المسريحة الفسريين.  الفسريين.  المعني بالأمر طبقا للتشريع النفلة الإجراءات الجرائية)، المعني بالأمر طبقا للتشريعة الكفيلة بحملية حرمية والتصريعة الكفيلة بحملية حرمية الفيزيولوجية للأشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ			الممارسات مثل الفحص	
تتوقف على الموافقة المسروحة الفعني بالأمر طبقا للتشريع الفعني بالأمر طبقا للتشريع الفعني بالأمر طبقا للتشريع النافذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، وحيث تتوفر الضمانات الدستورية الخلية بحملة حرمة الجسد والخصــوصــيات والتنصيوص الخبي الكفيلـة الفيزيولوجية للأشــخاص وتوفر بضمان حماية الحرمة الجسدية للأشخاص المعنيين.  عضمان حماية الحرمة الجسدية في المنظر الفحص الطبي وان لم يكن الإحاطة علما الحالات كما أنه عموما لا يتم الحراء أي فحص طبي دون الحالات كما أنه عموما لا يتم الموافقة المعني بالأمر مثلما تم موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء علما المجرة واللجوء شانية وطنية النمسا الإحاطة علما المحالة الهجرة، بما في ذلك المحالة الهجرة ما في ذلك المحالة الهجرة المعني اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور المحالة الهجرة مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة مع اللهجرة واللجوء تتوافق مع الســـتور اللجوء المحالة الهجرة اللهجرة المحالة الهجرة المحالة الهجرة اللهجرة واللجوء المحالة ال	-		الشرجي وفحص العذرية	
النافذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، النافذ (مجلة الإجراءات الجزائية)، وحيث تتوفر الضمانات الدستورية وحيث تتوفر الضمانات الدستورية التساوية الكفيلة بحماية الكفيلة بحماية الكفيلة الفرسوس الزجرسة الكفيلة الفرسة السحيات وسبق للدولة قبول التوصية في للأشخاص المعنيين. وسبق للدولة قبول التوصية في 2017.  38 حظر الفحص الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما ليس له مبرر طبي ضمانة في عديد يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الحالات كما انه عموما لا يتم له مبرر طبي ضمانة في عديد بون الحالات كما انه عموما لا يتم اجراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم المبرة واللجوء وطنية النمسا الإحاطة علما الإحاطة علما المجرة واللجوء توافق مع الدستور تتونس بصحدد بلورة اســــــــــــــــــــــــــــــــــــ			القسريين.	
النافذ (مجلة الإجراءات الجرائية)، وحيث تتوفر الضمانات الدستورية وحيث تتوفر الضمانات الدستورية وحيث تتوفر الضمانات الدستورية الأسـخاص وتوفر الجســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· .			
وحيث تتوفر الضمانات الدستورية وحيث تتوفر الضمانات الدستورية والتصوصيات والتشريعية الكفيلة بحماية حرمة الجسدية الفروجية للأشخاص وتوفر الضمان حماية الحرمة الجسدية للأشخاص المعنيين.  38 حظر القحص الطبي الـــنـي أيسلندا الإحاطة علما المين في يعتبر القحص الطبي وان لم يكن ليس له مبرر طبي ضمانة في عديد الحراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون الجراء أي فحص طبي دون المينة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء عند المين المينة المعني معافرة المعني معافرة المعني معافرة المعني معافرة المعنى المعنورة المعنورة المعنورة اللجوة واللجوء تتوافق مع الدستور	-			
والتشريعية الكفيلة بحماية حرمة الجسد والخصوصيات الفيزيولوجية للأشخاص وتوفر الزجريـة الكفيلـة الفيزيولوجية للأشخاص الوجية للأشخاص المعنيين. بحضمان حماية الحرمة الجسدية وسبق للدولة قبول التوصية في 2017 وسبق للدولة قبول التوصية في 2017 ليعتبر الفحص الطبي وان لم يكن ليس له مبرر طبي ضمانة في عديد يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الحالات كما انه عموما لا يتم اجراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء وطنية النمسا الإحاطة علما الإحاطة علما المحرة واللجوء تتوافق مع الدستور التجية شاعتماد قانون اللجوء توافق مع الدستور الحوء تتوافق مع الدستور الحوء العتماد قانون اللجوء				
الجسد والخصوصيات الفيزيولوجية للأشخاص وتوفر الجربة الكفيلة النصوص الزجربة الكفيلة النصوص الزجربة الكفيلة النصوص الزجربة الكفيلة الكفيلة المعنيين. ومبق للاولة قبول التوصية في 2017.  38 حظر الفحص الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما ليس له مبرر طبي ضـمانة في عديد يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الحالات كما انه عموما لا يتم الحالات كما انه عموما لا يتم اجراء أي فحص طبي دون الجراء أي فحص طبي دون بيانه سابقا موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء اعتماد اســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	•			
الفيزيولوجية للأشـخاص وتوفر النصـوص الزجريـة الكفيلـة النصـوص الزجريـة الكفيلـة الكفيلـة الكفيلـة الكفيلـة اللاشخاص المعنيين.  2017 وصبق للدولة قبول التوصـية في 2017 وصبق للدولة قبول التوصـية في 2018 الإحاطة علما اليس له مبرر طبي نسـمانة في عديد الحالات كما انه عموما لا يتم الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فـحص طبي دون الجراء أي فـحص طبي دون بيانه سابقا موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء النمسا الإحاطة علما الهجرة ما في ذلك النمسا في ذلك الهجرة واللجوء تتوافق مع الدسـتواتيجية وطنية النمسا الهجرة واللجوء تتوافق مع الدسـتواتيجية التماد قانون اللجوء	-			
بضـمان حماية الحرمة الجسـدية للأشخاص المعنيين. وسـبق للدولة قبول التوصـية في وسـبق للدولة قبول التوصـية في 2017.  38 حظر الفحص الطبي الــذي أيسلندا الإحاطة علما ليس له مبرر طبي الحالات كما انه عموما لا يتم الحالات كما انه عموما لا يتم الحراء أي فـحـص طبي دون الجراء أي فـحـص طبي دون بيانه مبابقا موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء شـــاملة للهجرة، بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء اعتماد قانون اللجوء اعتماد قانون اللجوء	الفيزبولوجية للأشـــخاص وتوفر			
للأشخاص المعنيين. وسبق للدولة قبول التوصية في وسبق للدولة قبول التوصية في 2017.  38 حظر الفحص الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما ليس له مبرر طبي ليس له مبرر طبي ضـمانة في عديد الحالات كما انه عموما لا يتم الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون الحالات كما انه عموما لا يتم موافقة المعني بالأمر مثلما تم الهجرة واللجوء شـاملة الهجرة، بما في ذلك التحالة الهجرة واللجوء تتوافق مع السـتراتيجية	النصــوص الزجريـة الكفيلـة			
وسبق للدولة قبول التوصية في وسبق للدولة قبول التوصية في .2017.  38 حظر الفحص الطبي الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	بضمان حماية الحرمة الجسدية			
2017. الإحاطة علما الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن ليس له مبرر طبي ضــمانة في عديد الحالات كما انه عموما لا يتم الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا بيانه سابقا عتماد اســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	للأشخاص المعنيين.			
38 حظر الفحص الطبي الـذي أيسلندا الإحاطة علما ليس له مبرر طبي الله مبرر طبي وان لم يكن له مبرر طبي ضـمانة في عديد الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون الجراء أي فحص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا بيانه سابقا الهجرة واللجوء اعتماد اسـتراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما الهجرة ، بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء شوائق مع الدسـتور العجوء اعتماد قانون اللجوء المسـتور المسـتور اللجوء المسـتور اللجوء المسـتور المسـ	وسبق للدولة قبول التوصية في			
ليس له مبرر طبي يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الم مبرر طبي ضــمانة في عديد الم الحالات كما انه عموما لا يتم الحراء أي فحـص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا الهجرة واللجوء اعتماد اســتراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما الإحاطة علما المحرة بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء شافق مع الدسـتور اللجوء تتوافق مع الدسـتور اللجوء تتوافق مع الدسـتور	.2017			
ليس له مبرر طبي يعتبر الفحص الطبي وان لم يكن الم مبرر طبي ضــمانة في عديد الم يكن الحالات كما انه عموما لا يتم الجراء أي فحص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا الهجرة واللجوء واللجوء اعتماد اســـتراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما المحرة بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء شافق مع الدســتور	الإحاطة علما	أيسلندا	حظر الفحص الطبي الذي	38
له مبرر طبي ضــمانة في عديد الحالات كما انه عموما لا يتم اجراء أي فحص طبي دون الهجرة واللجوء بيانه سابقا الهجرة واللجوء اعتماد اســتراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما الملة للهجرة، بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء تتوافق مع الدســترر	روتدر الفحص الطربي مان المركن		ي . ليس له مبرر طبي	
الحالات كما انه عموماً لا يتم اجراء أي فحص طبي دون الجراء أي فحص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا بيانه سابقا الهجرة واللجوء اعتماد اســـــــــــــــــــــــــــــــــــ	•			
اجراء أي فحص طبي دون موافقة المعني بالأمر مثلما تم بيانه سابقا بيانه سابقا بيانه سابقا بيانه سابقا واللجوء وطنية النمسا الإحاطة علما موافقة المعني بالأمر مثلما تم اعتماد استراتيجية وطنية النمسا ونس بصدد بلورة استراتيجية وطنية الهجرة، بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء تتوافق مع الدستور				
الهجرة واللجوء بيانه سابقا بيانه سابقا واللجوء واللجوء واللجوء واللجوء واللجوء واللجوء وطنية النمسا الإحاطة علما وفي ذلك والمالة للهجرة، بما في ذلك وتوس بصدد بلورة استراتيجية وطنية الهجرة واللجوء تتوافق مع الدستور	,			
بيانه سابقا بيانه سابقا الهجرة واللجوء واللجوء علما الإحاطة علما الإحاطة علما الإحاطة علما شـــاملة للهجرة، بما في ذلك اعتماد قانون اللجوء اعتماد قانون اللجوء تتوافق مع الدســتور	•			
39 اعتماد استراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما شــــاملة للهجرة، بما في ذلك تونس بصـــدد بلورة اســـتراتيجية اعتماد قانون اللجوء تتوافق مع الدســتور	,			
39 اعتماد استراتيجية وطنية النمسا الإحاطة علما شــــاملة للهجرة، بما في ذلك تونس بصـــدد بلورة اســـتراتيجية اعتماد قانون اللجوء تتوافق مع الدســتور				
شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ			نوء	الهجرة واللج
اعتماد قانون اللجوء الدســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الإحاطة علما	النمسا	اعتماد استراتيجية وطنية	39
اعتماد قانون اللجوء للدستور للهجرة واللجوء تتوافق مع الدستور	تونس بصدد بلورة استراتيجية		شاملة للهجرة، بما في ذلك	
-			اعتماد قانون اللجوء	
	التونسي والمعايير الدولية			

الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
الإحاطة علما	النرويج	تنفيذ الالتزامات الموكولة بموجب الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لسنة 1951 والمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 97 بشأن العمال المهاجرين واتفاقيتها عدد 143 بشأن العمال المهاجرين (احكام تكميلية)	40
الإحاطة علما	جنوب السودان	احداث آلية تنسيق وطنية متعددة القطاعات وقائمة على منهج حقوق الإنسان لنقديم المساعدة والحماية في الوقت المناسب للاجئين وطالبي اللجوء الذين يتم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر	41
الإحاطة علما	السينغال	تكثيف الجهود لصياغة إطار تشريعي ملائم لحماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء	42
		میه	انعدام الجنس
الإحاطة علما يتم تسبجيل الولادات في إطار التشبريع الجاري به العمل، وبالنسبة لإسناد الجنسية التونسية يندرج في إطار المسائل السيادية للدولة التونسية ويتطلب استيفاء مختلف الشروط المنصوص عليها بمجلة الجنسية، ولا ترتبط هذه المسألة بصورة مباشرة بالإدراج والتسجيل بدفاتر الحالة المدنية.	امواتيني	تعزيز القوانين التي تقضيي على انعدام الجنسية من خلال ضمان تسجيل المواليد لجميع الأطفال داخل تونس بما فيهم المهاجرين واللاجئين	43

 الموقف المقترح	البلد المصدر للتوصية	فحوى التوصية	عدد التوصية
الإحاطة علما	كينيا	مواصلة إصلاح القوانين	44
		لضمان عدم ترك أي شخص،	
		ولا سسيما الأطفال المولودين	
		على التراب التونسي، بلا	
		جنسيّة.	

## المجموع:

توصيات تم قبولها: 7 توصيات

توصيات أحاطت الدولة علما بها:37 توصية